

دور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين: دراسة قياسية للفترة (1994-2013)

د. خالد حسن زبدة

د. عمر محمود أبو عيدة

جامعة القدس المفتوحة / فرع طولكرم

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحليل مدى مساهمة المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة (1994-2013). ولتحقيق هذا الهدف تم اقتراح نموذج قياسي مكون يعتمد على تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة أثر التسهيلات الائتمانية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومن أجل أن يتناسب التحليل مع واقع الظروف التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني تم تقسيم فترة الدراسة إلى أربع فترات مختلفة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث وجود علاقة طردية بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية والناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ الأثر (0.10) للفترة (1994-2000)، و (0.001) للفترة (2001-2005)، و (0.37) للفترة (2006-2013) و 0.05% على طول الفترة (1994-2013). ومن أهم التوصيات التي تم اقتراحها ضرورة قيام سلطة النقد الفلسطينية بتعزيز سياستها النقدية بشكل يؤدي إلى تنظيم الجهاز المصرفي الفلسطيني لما لذلك من أهمية قد تعود على عمل المصارف التجارية في تجميع المدخرات ومنح التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة ودعم مسيرة النمو الاقتصادي الفلسطيني.

Abstract :

The aim of this research is to analyze the role of commercial banks which is presented by the volume of credit with regard to economic growth in Palestine both from the productive sectors point of view and from the Gross Domestic Product point of view during the period of (1994-2013). In order to achieve such aim an econometric model has been adopted based on Cob-Douglas production function in which the impact of total banks credit granted to the economy on the economic growth in Palestine has been tested. The empirical results of the model showed apposite relationship between commercial banks credit and the economic growth in Palestine in which the

impact was 0.10% during the period of (1994-2000), and 0.001% during (2000-2005), and 0.37% during the period of (2006-2013), and 05% during the period of (1994-2013). In the light of the above results many recommendations were suggested among them the most important one was addressed to the Palestinian Monetary Authority to pay more emphasis on its monetary policy to increase the capability of the commercial banks in collecting the savings of the society and financing the economic activities which have a vital role on the economic growth of the Palestinian economy as a whole.

Keywords: commercial banks, Gross Domestic Product, economic growth

المقدمة:

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. فالتنمية الاقتصادية تعرف بمعناها الواسع على أنها "عملية إرادية مقصودة ذات أبعاد مركبة تتضمن إلى جانب النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعاً عادلاً، وإحداث تغييرات جذرية جوهرية في البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وفي هياكل المؤسسات الوطنية وفي أنماط السلوك ومواقف واتجاهات المواطنين نحو التنمية من أجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع" (Todara, 1997, p16).

فغياب دور المصارف التجارية في المجتمع الفلسطيني نتيجة الاحتلال الإسرائيلي قد حرم الاقتصاد الفلسطيني من الاستفادة من الخدمات المصرفية، وظل هذا الإغلاق مستمراً حتى بداية العقد الأخير من القرن الماضي حيث بدأت المصارف التجارية المختلفة العربية، والوطنية، والعالمية في الانتشار بمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. عندها بدأت العادات المصرفية تنتشر في المجتمع الفلسطيني وبدأت المصارف التجارية تأخذ دورها في الاقتصاد الفلسطيني من تجميع للمدخرات والودائع ومنح الإقراض والتمويل لمختلف قطاعات المجتمع الفلسطيني.

وبما أن النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى دول العالم لتحقيقه سواء المتقدمة أو النامية، والنمو الاقتصادي يعني "إحداث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل القومي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي عبر الزمن، ومن أجل أن يكون معدل النمو حقيقياً فلا بد له من أن يفوق معدل نمو السكان" (عجمية وآخرون، 2006، ص 73). وينطوي على هذا المفهوم أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي أي زيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد وليس إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة. وهذا التعريف للنمو الاقتصادي يتفق مع تعريف البنك الدولي حيث يعرف البنك الدولي النمو الاقتصادي بأنه "زيادة في الناتج الحقيقي والذي يترتب عليه زيادة في متوسط دخل الفرد منه (البنك الدولي، 2012). وبالرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قد يفهمان بأنهما يعبران عن الشيء نفسه إلا أنهما يختلفان اختلافاً كبيراً فالنمو يشير إلى التأثير على مؤشرات الاقتصاد الكلي بشكل إيجابي، أما التنمية الاقتصادية فتتطوّر على أبعاد أكثر من ذلك بكثير باعتبارها عملية متعددة الأبعاد تتضمن تغييرات كبيرة في الهياكل

الاقتصاد. فالمصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية استطاعت أن تنشر العادات المصرفية في الاقتصاد الفلسطيني من خلال انتشارها الواسع في مناطق السلطة الفلسطينية وتعدد فروعها وزيادة عددها، وقدرتها على تجميع الودائع، حيث تعدى حجم الودائع التي جمعتها من المجتمع الفلسطيني 7 مليار دولار عام 2013 واستطاعت أن تقدم منها ما يزيد على 4 مليارات دولار على شكل تسهيلات ائتمانية، كل هذه الحقائق تشير إلى الدور الكبير الذي تلعبه هذه المصارف في تقديم التمويل للأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة. وعليه فإن مشكلة البحث تكمن في تحليل أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي المقاس بالنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي الفلسطيني، وبالتالي تحديد دور المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، ويمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما هو دور المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في فلسطين؟

2. أهمية البحث وأهدافه

بما أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من غياب أو قلة البنوك المتخصصة وصناديق الاستثمار والإفراض المتخصصة بتقديم تمويل طويل الأجل بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن هذا الدور أصبح ملقى على عاتق المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية لتقوم بتأديته، وعليه فإن أهمية هذا البحث تكمن في معرفة مدى مساهمة المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي الذي ينعكس إيجاباً على مستوى الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما تقدمه من تسهيلات ائتمانية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. كما أن أهمية البحث تكمن أيضاً في النتائج التي سوف يتوصل إليها البحث، والتوصيات التي سوف يتم اقتراحها بناءً على تلك

يعتمد إلى حد كبير على التمويل الذي تقدمه المصارف التجارية في مختلف المجالات، والواقع الفلسطيني ليس بالبعيد عن ذلك فمسيرة النمو الاقتصادي الفلسطيني تواجه تحديات عديدة ومتنوعة على مختلف الأصعدة وينظر دائماً إلى المصارف التجارية بالإيجاب من حيث قدرتها على توفير التمويل اللازم للقطاعات الاقتصادية المختلفة من أجل تمكينها من مواصلة البناء، والتوسع، والتطور وتعمل على تحقيق معدلات مقبولة من النمو تكون قادرة على مواجهة مشاكل الفقر، والبطالة، والبناء، واستغلال الموارد البشرية والطبيعية المتاحة، وتكوين قاعدة إنتاجية تكون بمثابة قاعدة انطلاق نحو التقدم والازدهار. ويمكن للمصارف التجارية تحقيق ذلك من خلال دورها الوسيط بين المودعين الذين يشكلون جانب عرض الأموال في النظام المصرفي وبين المقرضين الذين يشكلون جانب الطلب على هذه الأموال، وبالتالي حشد المدخرات الوطنية وتحويلها إلى استثمارات مادية في الآلات والمعدات، والإنشاءات، والبنية التحتية، والبضائع، والخدمات، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها لتمويل المشاريع الأكثر كفاءة وإنتاجية، وبناءً على ذلك فهناك علاقة وثيقة بين التمويل الذي تقدمه المصارف التجارية والنمو الاقتصادي والذي يهدف هذا البحث إلى تحليلها واختبارها.

1. مشكلة البحث

تقوم المصارف التجارية بتأدية دور اقتصادي هام في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث تعمل المصارف التجارية على تجميع المدخرات المتوفرة في المجتمع وتقديمها على شكل تسهيلات ائتمانية لمجتمع رجال الأعمال والمستثمرين حتى يتمكنوا من تمويل نشاطاتهم الاقتصادية المختلفة، لذلك تبرز أهمية دور المصارف التجارية من خلال لعب دور الوساطة بين فئات الفائض وفئات العجز في

الفلسطيني خلال فترة البحث.

5. محددات البحث

يتحدد هذا البحث بدراسة أثر التسهيلات الائتمانية النمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (1994-2013) من خلال النموذج القياسي المقترح من قبل الباحثين.

ثانياً: الإطار النظري

1. تطور الموجودات والودائع والتسهيلات

للمصارف التجارية العاملة في فلسطين

توضح البيانات الإحصائية المدرجة في الجدول رقم (1) حجم كل من الموجودات والودائع والتسهيلات الخاصة بالمصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1994-2013) ومعدل تغيرها السنوي، حيث تبين البيانات أن حجم الموجودات لهذه المصارف قد تضاعفت بما يزيد على عشرة أضعاف خلال فترة الدراسة، فقد تطورت من 1.7 مليار دولار تقريباً في عام 1994 إلى 10.9 مليار دولار عام 2013. هذا يدل على حجم رأس المال المستثمر والمتنامي في الجهاز المصرفي الفلسطيني من قبل البنوك التجارية خلال فترة الدراسة، وبالتعمق في هذه البيانات فإنه يغلب على تطور حجم الموجودات طابع التقلب بين الزيادة والنقصان من سنة إلى أخرى إلا أن المحصلة النهائية تشير إلى الزيادة الفعلية لهذه الموجودات، فقد سجلت نمواً سنوياً كان في أعلاه 32% عام 1997 وكان هناك تراجع في معدلات النمو لهذه الموجودات وصل إلى 4% و 3% في الأعوام 2001 و 2002، وذلك يعود إلى التقلبات السياسية في المنطقة وما عانته المصارف التجارية خلال انتفاضة الأقصى والإغلاق الإسرائيلي للمناطق مما سبب تراجعاً ملموساً في حجم هذه الموجودات، إلى أن عادت وبدأت بالتزايد في الفترات التي تبعت انتفاضة الأقصى.

النتائج. ولذلك يمكن صياغة أهداف البحث على النحو الآتي:

• معرفة حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية وتوزيعها وتطورها بالنسبة للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

• تحديد أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ونموه.

• تقديم الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها تعزيز دور المصارف التجارية في إحداث التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية.

3. فرضية البحث

يسعى البحث إلى اختبار الفرضية الأساسية القائلة بأن هناك أثراً إيجابياً للمصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية ممثلة بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبلها على النمو الاقتصادي.

4. منهجية البحث

تتكون منهجية البحث من قسمين: القسم الأول يشمل الدراسة المكتبية التي من خلالها قام الباحثان بمسح للدراسات السابقة ذات العلاقة وكذلك قاما بتحليل البيانات الإحصائية الرسمية الخاصة بمتغيرات البحث معتمدين على النسب المئوية وأساليب المقارنة والتغير النسبي السنوي في هذه البيانات. أما القسم الآخر من المنهجية فيعتمد على النموذج القياسي الذي تم اختياره والذي يعتمد على تحليل الانحدار المتعدد بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، بالإضافة إلى تطبيق اختبارات إحصائية لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي في البيانات أينما وجدت. كما تم تقسيم فترة الدراسة إلى أربع فترات مختلفة وذلك ليتناسب التحليل مع الظروف الاقتصادية والسياسية التي مر بها الاقتصاد

الجدول رقم (1) تطور الموجودات والودائع والتسهيلات للمصارف التجارية العاملة في فلسطين

السنة	الموجودات	الودائع	التسهيلات	التغير % الموجودات	% التغير الودائع	التغير % التسهيلات
1994	1.745	1.025	330	----	----	----
1995	1.985	1.187.11	284.26	0.14	0.16	-0.14
1996	2.200.35	1.711.30	423.8	0.11	0.44	0.49
1997	2.907.55	2.090.13	612.9	0.32	0.22	0.45
1998	3.336.65	2.414.70	833.1	0.15	0.16	0.36
1999	3.847.40	2.875.14	1.005.50	0.15	0.19	0.21
2000	4.594.20	3.508	1.346.20	0.19	0.22	0.34
2001	4.422.66	3.398	1.220.00	-0.04	-0.03	-0.09
2002	4.268.76	3.432	957.10	-0.03	0.01	-0.22
2003	4.729.00	3.625	1.072.00	0.11	0.06	0.12
2004	5.113.33	3.946	1.427.70	0.08	0.09	0.33
2005	5.601.42	4.190	1.786.40	0.10	0.06	0.25
2006	5.768.95	4.216	1.843.40	0.03	0.01	0.03
2007	7.004.09	5.118	1.705.20	0.21	0.21	-0.07
2008	7.636.29	5.847	1.829.90	0.09	0.14	0.07
2009	8.083.98	6.111	2.233.90	0.06	0.05	0.22
2010	8.794.74	6.802	2.885.80	0.09	0.11	0.29
2011	9.337.59	6.973	3.552.60	0.06	0.03	0.23
2012	10.050.24	7.246	4.199.30	0.08	0.04	0.18
2013	10.905	7.865	4.894	0.09	0.09	0.17

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين

× بيانات تم احتسابها من قبل الباحثان

ارتفاعاً سنوياً وبدرجات مختلفة وذلك يعود إلى التقلبات الحاصلة في الاقتصاد الفلسطيني من سنة إلى أخرى.

أما بالنسبة إلى حجم التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية خلال فترة الدراسة فتشير البيانات أيضاً إلى أن هذا الحجم قد تزايد من 330 مليون دولار عام 1994 لتصل إلى ما يزيد على 4.8 مليار دولار عام 2013، الأمر الذي يؤكد قدرة المصارف التجارية على منح التسهيلات الائتمانية للمجتمع الفلسطيني بشكل عام وللقطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل خاص. حيث سجلت التسهيلات الائتمانية معدلات تغير سنوية عالية في الفترة الواقعة بين (1995-2000) وسجلت

وأما فيما يخص سلطة النقد الفلسطينية الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين حجم الودائع المتوفرة لدى المصارف التجارية فتشير البيانات إلى أن هناك تزايداً مستمراً في هذه الودائع خلال السنوات 1994 - 2013، حيث بلغت هذه الودائع أكثر بقليل من مليار دولار عام 1994 لتتزايد وتصل إلى ما يزيد على 7.8 مليار دولار عام 2013، هذا يدل على قدرة المصارف التجارية على تجميع مدخرات المجتمع الفلسطيني بسبب زيادة انتشار المصارف والعيادات المصرفية في الاقتصاد الفلسطيني وقيام المصارف التجارية باتباع استراتيجيات تسويقية أدت إلى جذب المزيد من هذه الودائع. لهذا نجد أن معدلات التغير السنوية في حجم الودائع قد سجلت

في معظم السنوات معدلات تزيد عن 10% من إجمالي التسهيلات الممنوحة للأنشطة الاقتصادية المختلفة. وبالنسبة إلى قطاع النقل والتخزين والاتصالات فقد حظي بحصة قليلة مثله كمثل القطاع الزراعي والصناعي حيث تراوحت حصته بين 1% و 6% فقط، إلا أن هذه النسبة يغلب عليها طابع الثبات والاستقرار في الأعوام الستة الأخيرة التي سجلت فقط ما نسبته 1%.

وأما قطاع الخدمات والقطاع العام فقد حظيت بأعلى حصة من التسهيلات الائتمانية حيث كانت حصة قطاع الخدمات في أعلاها 35% عام 1998 وكذلك سجلت نسبة مرتفعة في الأعوام الأخيرة تراوحت بين (24% و 34%) خلال الفترة (2003 - 2012) مما يدل على زيادة النشاط الاقتصادي لقطاع الخدمات الفلسطيني. وأخيرا فإن حصة القطاع العام الفلسطيني من التسهيلات الائتمانية الإجمالية قد سجلت نسبة مرتفعة حيث نمت من 5% عام 1994 لتصل إلى 34% عام 2012 و 25% عام 2013 مما يؤكد دور المصارف التجارية في تقديم القروض للسلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها بسبب العجز المالي الذي تعاني منه الموازنة العامة الفلسطينية، حيث تلجأ السلطة في كثير من الأحيان إلى الاقتراض من المصارف التجارية لتغطية نفقاتها الجارية.

3. تطور الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني
تشير البيانات الإحصائية إلى تطور أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة مقاسا بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يبين الجدول رقم (4) حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وكذلك معدل النمو السنوي. فقد تشير البيانات إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 3 مليار دولار عام 1994 إلى قرابة 7 مليار دولار عام 2013 وهذا يعني أن الناتج المحلي الإجمالي

تراجعا في العامين 2001 و 2002 ثم عاودت التزايد في السنوات اللاحقة بنسب مختلفة.

2. توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية

تشير بيانات سلطة النقد الفلسطينية المدرجة في الجدول رقم (2) إلى توزيع التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وهي الزراعة، والصناعة، والإنشاءات، والتجارة، والنقل والاتصالات، وقطاع الخدمات، والقطاع الحكومي. حيث تبين البيانات أن حجم التسهيلات الممنوح لكل من الزراعة، والصناعة، وقطاع النقل والاتصالات أقل من تلك الخاصة بقطاعات التجارة، والإنشاءات، والخدمات، والقطاع الحكومي، إلا أنه يمكن القول بكل وضوح أن هناك تزايدا في حجم التسهيلات الائتمانية لجميع القطاعات مما يعزز دور المصارف التجارية في نمو وتطور أداء هذه القطاعات ولو كان بنسب متفاوتة.

ولتوضيح هذا التوزيع على القطاعات الاقتصادية تم حساب النسب المئوية لها، فقد بين الجدول رقم (3) التوزيع النسبي لها، فمثلا تمثل التسهيلات الممنوحة للقطاع الزراعي النسبة الأقل حيث لم تتعد هذه النسبة في أقصاها 4% فقد تراوحت بين 1% و 4% خلال فترة الدراسة كما هو واضح من الجدول رقم (3). أما التسهيلات الممنوحة للقطاع الصناعي فقد تراوحت نسبتها بين 4% و 19% حيث سجلت نسبة مرتفعة في الفترة (1995-1999) لتتراجع في السنوات اللاحقة وهذا يدل على أن نصيب القطاع الصناعي من التسهيلات الائتمانية يتزايد ولكن بمعدلات أقل من القطاعات الأخرى طبعاً باستثناء القطاع الزراعي. أما قطاع الإنشاءات فقد حصل على نسبة أعلى من التسهيلات الائتمانية حيث تراوحت حصة هذا القطاع بين 9% و 15% وسجلت

الجدول رقم (2) توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية

التسهيلات الائتمانية / مليون دولار أمريكي							
السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	التجارة	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات	القطاع العام
1994	1.6	68.6	38.2	115.4	3.5	95	15
1995	2.2	74.3	40.9	138.4	5.6	106.6	18
1996	3	82.6	46.6	150.4	7.2	112	21.9
1997	22.6	79.3	75.3	227.7	6.2	138.9	62.9
1998	12.4	90.5	104.6	205.8	23.8	288.4	85.7
1999	15.9	105.9	124	265.3	38	323.3	98
2000	21	109.9	124.2	357.9	49	237.7	416.7
2001	14.1	112.5	128.6	307.8	41.1	228.2	363.6
2002	16.1	101.1	116.4	263.1	39.1	258.8	139.6
2003	16.4	92.6	133.7	264.3	33.5	261.4	248.6
2004	18.1	98.3	152.5	299.3	43.8	378.8	414.1
2005	14.7	105.7	189.1	364.9	72.3	424.2	592.2
2006	15.4	117.1	208.7	364.6	46.4	581	486
2007	18.9	118.8	225	369.9	94.3	430.5	421.5
2008	33.9	152.7	222.7	329.1	17.1	540.2	534.2
2009	38.6	184.8	266.2	341.3	24.8	740.8	637.4
2010	45.3	257.9	408.3	392.2	19	925.9	837.2
2011	34.8	302	429.3	491.3	22.6	1,194.60	1,100.80
2012	35.1	173.8	612.4	503.2	22.7	1,425.90	1,407.40
2013	48.94	298.5	1032.6	895.6	39.5	836.5	1,242.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية: توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية

الجدول رقم (3) التوزيع النسبي للتسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية

السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	التجارة	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات	القطاع العام
1994	0.005	0.21	0.12	0.35	0.01	0.29	0.05
1995	0.008	0.26	0.14	0.49	0.02	0.38	0.06
1996	0.007	0.19	0.11	0.35	0.02	0.26	0.05
1997	0.04	0.13	0.12	0.37	0.01	0.23	0.10
1998	0.01	0.11	0.13	0.25	0.03	0.35	0.10
1999	0.02	0.11	0.12	0.26	0.04	0.32	0.10
2000	0.02	0.08	0.09	0.27	0.04	0.18	0.31
2001	0.01	0.09	0.11	0.25	0.03	0.19	0.30
2002	0.02	0.11	0.12	0.27	0.04	0.27	0.15
2003	0.02	0.09	0.12	0.25	0.03	0.24	0.23
2004	0.01	0.07	0.11	0.21	0.03	0.27	0.29
2005	0.01	0.06	0.11	0.20	0.04	0.24	0.33

2006	0.01	0.06	0.11	0.20	0.03	0.32	0.26
2007	0.01	0.07	0.13	0.22	0.06	0.25	0.25
2008	0.02	0.08	0.12	0.18	0.01	0.30	0.29
2009	0.02	0.08	0.12	0.15	0.01	0.33	0.29
2010	0.02	0.09	0.14	0.14	0.01	0.32	0.29
2011	0.01	0.09	0.12	0.14	0.01	0.34	0.31
2012	0.01	0.04	0.15	0.12	0.01	0.34	0.34
2013	0.01	0.06	0.21	0.18	0.01	0.17	0.25

المصدر: تم حسابها من قبل الباحثان بناءً على الجدول رقم (3)

الذي واجهه الاقتصاد الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، ليعود بعدها ويسجل معدلات نمو موجبة ولكنها متقلبة ومتذبذبة من سنة إلى أخرى، وذلك يعود إلى جملة من الأسباب الاقتصادية والسياسية سواء على صعيد المستوى الفلسطيني أو على صعيد عملية السلام، أو على الصعيد العالمي وموقف العالم من تقديم الدعم للاقتصاد الفلسطيني وتقديم المنح والمساعدات.

الفلسطيني قد تطور بمعدل يزيد على الضعف خلال فترة الدراسة. ولكن هذا التطور لم يكن يتميز بالاستقرار حيث تبين معدلات النمو السنوي أن هناك تقلبات واضحة في هذه المعدلات من سنة إلى أخرى، فمثلاً تراوحت معدلات النمو بين 3% و 8% في الأعوام (1995-1999)، بينما سجل الاقتصاد الفلسطيني معدلات نمو سالبة خلال الفترة (2001-2003) بسبب الحصار الاقتصادي والسياسي

الجدول رقم (4) الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي

السنة	الناتج المحلي الإجمالي / مليون دولار	معدل النمو السنوي ×
1994	3.038.40	----
1995	3.212.40	0.06
1996	3.292.80	0.03
1997	3.744.00	0.14
1998	4.197.70	0.12
1999	4.534.90	0.08
2000	4.146.70	-0.09
2001	3.810.80	-0.08
2002	3.301.40	-0.13
2003	3.800.50	0.15
2004	4.198.40	0.10
2005	4.559.50	0.09
2006	4.322.30	-0.05
2007	4.554.10	0.05
2008	4.878.30	0.07
2009	5.239.30	0.07
2010	5.754.30	0.10
2011	6.323.00	0.10
2012	6.797.30	0.08
2013	6.924.8	0.03

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الحسابات القومية بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004)

× بيانات تم احتسابها من قبل الباحثين

4. تطور أداء القطاعات الاقتصادية

على شيء فإنما يدل على صغر حجم القيمة المضافة للقطاعات الإنتاجية وزيادته في حالة القطاعات الخدمية والتجارية، الأمر الذي لا يخدم مصلحة مسيرة التنمية الاقتصادية الفلسطينية لأن الأساس في التنمية هي القطاعات الإنتاجية وليس القطاعات الخدمية.

وتوضيحا لحجم القيمة المضافة لهذه القطاعات الاقتصادية تم حساب معدلات التغير السنوية للقيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية في الجدول رقم (6)، حيث إن الطابع العام لمعدلات التغير السنوية لجميع القطاعات الاقتصادية لا تتميز بالاستقرار وإنما يغلب عليها طابع التقلب وعدم الاستقرار، وذلك بسبب الظروف غير الطبيعية التي مر ويمر بها الاقتصاد الفلسطيني وما يواجهه من صعوبات في النمو والتطور، وذلك يعود إلى أسباب عديدة ومختلفة في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

تم التعبير عن أداء القطاعات الاقتصادية بحجم القيمة المضافة التي ينتجها كل قطاع محسوبة بالأسعار الثابتة، حيث يبين الجدول رقم (5) مقدار القيم المضافة للأنشطة الاقتصادية المسجلة لكل من الزراعة، والصناعة، والإنشاءات، والتجارة، والنقل والاتصالات، والخدمات. يتضح من البيانات الإحصائية أن حجم القيمة المضافة لقطاع الخدمات هي الأكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى يليها الصناعة والتجارة ثم الإنشاءات والنقل وأخيرا القطاع الزراعي الذي يأتي بالمرتبة الأخيرة. حيث تبين الأرقام الإحصائية بكل وضوح صغر حجم القيمة المضافة الخاصة بالقطاع الزراعي وهذا يعني أن الناتج المطلق لهذا القطاع يتراجع من سنة إلى أخرى مما ينعكس على الأداء الحقيقي للاقتصاد الفلسطيني إن لم يكن في المدى القصير فسوف يكون في المدى المتوسط والطويل. الأمر أيضا مماثل بالنسبة لقطاع الصناعة والإنشاءات وإن دل هذا

الجدول (5) تطور القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية

السنة	الزراعة	الصناعة	الإنشاءات	التجارة	النقل والتخزين والاتصالات	الخدمات
1994	361.2	676.2	218.6	578.9	151.7	778.4
1995	372.9	667.4	173.9	520.6	151.1	733.6
1996	435.3	564.9	225.8	384.6	146.4	721.8
1997	385	582.5	236.2	452.1	212.2	833
1998	430.7	635.5	303.5	467.3	276.3	925
1999	422	679	526.1	532.5	327.9	960.7
2000	356.1	578.6	298.4	499.5	321.9	978.8
2001	297.1	653.4	161.1	391.2	292.6	878.9
2002	209.1	568.7	94.4	416.4	257.1	829.1
2003	249.6	668.1	144	395.5	246.2	923.8
2004	296.7	719	238.4	412.4	256.4	957.2
2005	236.2	774.9	310.2	427.5	265.2	1,047.50
2006	240.3	648.6	312.3	415	285.5	849.3
2007	252.2	695.6	299.1	442.3	336.1	931.1
2008	286.1	761.1	314.4	497.5	345.5	1,007

2009	293.2	690	387.7	536.3	513.4	1.150.90
2010	287.8	685.7	536.4	852.7	513.2	1.134.50
2011	280.6	773.5	896.8	905.1	562.1	1.202.50
2012	332.3	810.5	955.1	950.8	592	1.362
2013	287.4	900.2	1038.7	938.3	554.0	1371.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 2004)

الجدول رقم (6) التطور النسبي للقيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية

السنة	% الزراعة	% الصناعة	% الإنشاءات	% التجارة	% النقل	% الخدمات
1994	----	----	---	----	----	-----
1995	0.03	-0.01	-0.20	-0.10	-0.004	-0.06
1996	0.17	-0.15	0.30	-0.26	-0.03	-0.02
1997	-0.12	0.03	0.05	0.18	0.45	0.15
1998	0.12	0.09	0.28	0.03	0.30	0.11
1999	-0.02	0.07	0.73	0.14	0.19	0.04
2000	-0.16	-0.15	-0.43	-0.06	-0.02	0.02
2001	-0.17	0.13	-0.46	-0.22	-0.09	-0.10
2002	-0.30	-0.13	-0.41	0.06	-0.12	-0.06
2003	0.19	0.17	0.53	-0.05	-0.04	0.11
2004	0.19	0.08	0.66	0.04	0.04	0.04
2005	-0.20	0.08	0.30	0.04	0.03	0.09
2006	0.02	-0.16	0.01	-0.03	0.08	-0.19
2007	0.05	0.07	-0.04	0.07	0.18	0.10
2008	0.13	0.09	0.05	0.12	0.03	0.08
2009	0.02	-0.09	0.23	0.08	0.49	0.14
2010	-0.02	-0.01	0.38	0.59	-0.0004	-0.01
2011	-0.03	0.13	0.67	0.06	0.10	0.06
2012	0.18	0.05	0.07	0.05	0.05	0.13
2013	-0.14	0.11	0.09	-0.01	-0.06	0.01

المصدر: تم احساب القيم بناء على الجدول رقم (5)

ثالثاً: الدراسات السابقة

التنمية الاقتصادية دراسة (الفرأ ، 1990) والتي هدفت إلى التعرف إلى دور المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الزراعية في المجتمعات التي تعمل بها ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، أن المصارف الإسلامية في السودان استطاعت تحقيق زيادة الإنتاج في القطاع الزراعي السوداني. وهناك دراسة (جبر، 1998)، والتي هدفت إلى بيان دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية الاقتصادية

تحتوى عملية تمويل التنمية الاقتصادية من قبل المصارف التجارية التقليدية والإسلامية باهتمامات الباحثين في مختلف دول العالم ، ولزيادة عدد هذه الدراسات فإن الباحثين ومن خلال الدراسة المكتبية استطاعوا أن يصلوا إلى عدد كبير منها، وفي هذا الجزء من البحث سوف يتم استعراض أهم هذه الدراسات من وجهة نظر موضوع البحث الحالي. ومن الدراسات التي تناولت دور المصارف في تحقيق

المصارف، والثانية على جميع العاملين في الأقسام الفنية بالمصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن موجودات، وودائع، وتوظيفاات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على الرغم من نموها بمعدلات مرتفعة إلا أنها تمثل نسبة ضئيلة من مثيلاتها في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما أن أغلب توظيفااتها يتم بأسلوب المربحة، ويحتل القطاع التجاري أعلى سلم أولوياتها التمويلية، بينما يقع القطاع الزراعي في أدنى درجات سلم هذه الأولويات، وساهمت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بنسب هامشية في كل من الناتج المحلي الإجمالي، وفي القوى العاملة في فلسطين، وأوصى البحث بضرورة سعي هذه المصارف إلى زيادة وتوسيع حزمة تمويلاتها للقطاعات الإنتاجية والمشروعات الاقتصادية الحيوية، لا سيما للمشروعات الصناعية والزراعية، وعدم التركيز على أسلوب المربحة في تقديم تمويلاتها، لتكفل مساهمة أكثر فاعلية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، كما أن على سلطة النقد الفلسطينية الإسراع في تنظيم العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين.

دراسة (عبد اللطيف، 2006) بعنوان " دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر"، فقد حددت الدراسة أن هناك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وتقديم الائتمان وبالتالي دورها في تمويل النشاط الاقتصادي. اعتمد الباحث على الميل الحدي والمتوسط للإيداع المصرفي وكذلك المرونة الداخلية للودائع المصرفية ومدى تغطية الودائع للنشاط الائتماني، ومن أهم النتائج التي سجلتها الدراسة ضعف فاعلية البنوك في جذب الودائع وفقا لحصتها من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك ضعف البنوك في تغيير الميل نحو الإيداع المصرفي مما أثر سلبا على

في فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى التزايد المستمر لموجودات وودائع و توظيفاات المؤسسات المالية الإسلامية في فلسطين، كما أن أغلب توظيفااتها قد تم بأسلوب المربحة وإن مساهمة هذه المؤسسات ما تزال محدودة نظراً لقصر مدة عملها. وأما دراسة (الطمبور، 2001) فهدفت إلى بيان دور الجهاز المصرفي الفلسطيني في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، من خلال التحقق من قدرته على استقطاب المدخرات المحلية، وإقراضها لقطاع الاستثمار، وتوجيهها إلى القطاعات الاقتصادية اللازمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني. وتوصلت الدراسة إلى إحجام المصارف الفلسطينية عن التوسع في تمويل المشاريع التنموية لأسباب داخلية تتعلق بهذه المصارف مثل حداثة هذه المصارف، وأخرى تتعلق بأسباب خارجية تعود إلى الظروف السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية السائدة في فلسطين. ودراسة (أبو معمر، 2002) والتي هدفت إلى التعرف على حجم الودائع والتسهيلات المصرفية للجهاز المصرفي الفلسطيني في تمويل القطاعات الاقتصادية، وأسباب إحجام هذه المصارف عن تقديم الخدمات المصرفية لبعض القطاعات الاقتصادية مثل القطاع الزراعي. ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن عدم وجود إدارة لخدمة الزبائن، وتقديم الدراسات والاستشارات المالية، أثر سلباً على نسبة وحجم التسهيلات المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في فلسطين.

ومن الدراسات المعقدة التي تناولت الموضوع دراسة (المشهراوي، 2003) والتي هدفت إلى مناقشة وتقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين للفترة (2002-1996)، باعتبارها ظاهرة مصرفية جديدة في تمويل التنمية الاقتصادية استخدمت الدراسة التحليل المالي، والنسب المئوية لبيانات الميزانية المجمع لهذه المصارف، كما تم توزيع استمارتين الأولى على الإدارات العامة لهذه

في الناتج المحلي الإجمالي. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة انخفاض حجم التسهيلات الممنوحة للقطاعات الإنتاجية بشكل عام خاصة الزراعة والصناعة، وارتفاع حجم التسهيلات الممنوحة للقطاع العام. كما أن الدراسة حددت نسبة التسهيلات إلى الودائع حيث بلغت 35% وعليه أوصت الدراسة بضرورة تدخل سلطة النقد الفلسطينية في تحديد هامش تكلفة الائتمان والعمل على تصحيح الخلل في مسارات الائتمان الممنوح من أجل تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

دراسة (عاشور والمشهوراي، 2006)، بعنوان دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، هدفت الدراسة إلى مناقشة وتقييم دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني، استخدمت الدراسة منهج التحليل الكمي من خلال الاستناد إلى البيانات المنشورة من قبل المصارف الإسلامية وسلطة النقد الفلسطينية خلال الفترة (2002-1996). أشارت نتائج الدراسة أنه بالرغم من صغر الوزن النسبي للمصارف الإسلامية مقارنة بباقي المصارف العاملة في فلسطين إلا أنها استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة في حجم ميزانيتها متمثلة في الموجودات من الودائع والاستثمارات. كما أوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين باستخدام أوعية ادخارية طويلة الأجل وضرورة العمل على تمويل القطاع الزراعي والصناعي وضرورة التفرع في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية كافة.

دراسة (شاهين، 2006)، بعنوان " دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني"، فقد أكدت الدراسة حجم التحديات التي تواجه متطلبات تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وكذلك الدور الذي يمكن للمصارف التجارية أن تؤديه كشريك في عملية التنمية، ومن أجل تحقيق ذلك أوصت الدراسة

الطاقة الإيداعية للاقتصاد بشكل عام. الأمر الذي أدى إلى ضعفها في تعبئة المدخرات وجذب المزيد من الودائع، كما حددت الدراسة الأسباب التي تقف وراء هذا الدور السلبي للبنوك في قلة الوعي المصرفي، ضعف انتشار البنوك، وضعف المنافسة بين البنوك العاملة في الجزائر، وصغر حجم المصارف، وعدم وجود سياسات مالية هادفة لتحقيق الاستقرار في القطاع المصرفي حتى يحافظ على دوره في النشاط الاقتصادي.

دراسة (مقداد وحلس، 2005)، بعنوان " دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"، فقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين على لعب دور فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية، وبالرغم من قدرة هذه المصارف على تجميع الودائع إلا أنها فشلت فشلاً ذريعاً في تقديم التسهيلات الائتمانية بشكل يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أهم ما أوصت به الدراسة ضرورة الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمرابحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة.

دراسة (عودة، 2006) بعنوان " التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفعاليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية"، فقد هدفت الدراسة إلى تحليل أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في فلسطين والغايات التي توجه لها هذه التسهيلات، بالإضافة إلى تحليل حجم الائتمان الممنوح لقطاعات الاقتصاد الفلسطيني ومدى تناسب هذه التسهيلات مع حجم وأهمية كل قطاع. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الإحصاءات الرسمية من وداائع وتسهيلات بأنواعها، وكذلك القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها

دراسة (الرفيق ، 2009) ، بعنوان " أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية " ، فقد هدفت الدراسة إلى التركيز على أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، حيث أظهرت الدراسة أن هناك العديد من مصادر التمويل بشكل عام، وشكل التمويل المصرفي الإسلامي بشكل خاص أهمية كبيرة في الوقت الحاضر حيث تمكنت تلك المصارف من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية، وقد وصلت نسبة مساهمة تلك البنوك إلى 53.8% عام 2007 ، في حين بلغت مساهمة البنوك التجارية التقليدية 46.2% لنفس العام، لذلك فإن المصارف الإسلامية تعمل على حشد المدخرات المحلية عن طريق توفر القنوات الادخارية المقبولة من المدخر اليمني، وبينت الدراسة أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد فضلا عن ذلك تم التركيز على دور المصارف الإسلامية في التنمية ، ولهذا نجد أن المصارف الإسلامية يمكنها أيضاً أن تلعب دوراً في توفير الموارد المالية المحلية الضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي المساهمة في عملية التنمية ، ويمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في حشد المدخرات القومية والخارجية، بالإضافة إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادي من خلال امتصاص السيولة الفائضة بهدف السيطرة على العرض النقدي، وبالتالي تخفيض معدل التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية. وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية يمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في عملية تمويل المشروعات حيث تبين بأن أثر التمويل على الناتج المحلي الإجمالي كان إيجابياً ذا دلالة إحصائية وأيضاً كان أثر التمويل على الإنفاق الحكومي إيجابياً بالإضافة إلى ذلك تبين أن المصارف الإسلامية لها دور كبير في عملية التنمية

بضرورة إجراء إصلاحات مصرفية، ومالية، وتشريعية، وهيكلية شاملة من أجل التغلب على عناصر الضعف الذاتي في القطاع المصرفي وتطبيق المعايير المصرفية الدولية مما يؤدي إلى دعم دور المصارف في تمويل وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.

دراسة (بسيسو، 2006)، بعنوان "القطاع المصرفي الفلسطيني بين التنمية النازفة والتنمية الخلاقة" ، فقد رأت الدراسة أن التحول في القطاع المالي نحو المساهمة الرئيسية في تحقيق التنمية الخلاقة بدلاً عن التنمية النازفة لا يتم إلا وفق نظام متكامل يضم أركان النظام التنفيذي والتشريعي والقضائي كافة، والتعاون مع مجتمع رجال الأعمال والقطاع الخاص في ميادين التجارة، والزراعة، والصناعة، وغيرها مما يؤدي إلى تعظيم مساهمة القطاع المالي الفلسطيني في استغلال الفرص الكامنة في الاقتصاد الفلسطيني وتحقيق التنمية الاقتصادية.

دراسة (خلف، 2008) بعنوان "قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق" ، فقد هدفت الدراسة إلى قياس العلاقة بين تطور الجهاز المصرفي العراقي والنمو الاقتصادي، من خلال مجموعة من المؤشرات حيث تم استخدام نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، استخدم الباحث طريقة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL). وتوصل البحث إلى أن الجهاز المصرفي العراقي غير المتطور لم يستطع لعب دور فعّال في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق، ومن أهم التوصيات التي خرج به البحث ضرورة اتخاذ سياسات هادفة تسعى إلى تفعيل دور الجهاز المصرفي في عملية التطور الاقتصادي، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد والحد من دور الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، وتقليل القيود الموضوعية على الجهاز المصرفي.

الاقتصادية. ومن الدراسات السابقة العالمية التي تناولت تحليل العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي دراسة (Obamuyi et al. 2011) التي تناولت الإقراض المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في نيجيريا فقد اعتمدت الدراسة على تحليل السلاسل الزمنية للفترة (1973-2009)، حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للتسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي وخاصة تلك الممنوحة للقطاع الصناعي. وفي دراسة أخرى هدفت إلى اختبار العلاقة بين القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي (Abubakar & Gani, 2013) توصلت الدراسة إلى أن كلا من التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية والانفتاح التجاري تحمل أثرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل. بينما بالمقابل أثبتت الدراسة وجود علاقة سلبية بين كل من القروض المقدمة للقطاع الخاص والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي. وفي مساهمة أخرى حديثة (Leitao, 2012) بعنوان التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي، هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1990-2010)، حيث توصلت الدراسة أن اثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي كان سلبيا بينما ان أثر الادخار إيجابيا. وفي دراسة أخرى (ty et al.2012) حديثة بعنوان الآثار طويلة الأجل للتسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي في إثيوبيا خلال الفترة (2010-1971)، قامت الدراسة باختبار أثر عدد من المتغيرات على النمو الاقتصادي ممثلة في عدد القوى العاملة في الاقتصاد وحجم رأس المال المحلي والتسهيلات الائتمانية وحجم التجارة الخارجية والإنفاق الحكومي وحجم الودائع ومعدل التضخم. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إحصائية ايجابية بين النمو الاقتصادي وكل من

التسهيلات الائتمانية ورأس المال المحلي وعدد العاملين والانفتاح التجاري، وبالمقابل كان أثر كل من التضخم وحجم الودائع والإنفاق الحكومي سلبيا على النمو الاقتصادي . كما قامت دراسة (Levin et al.2005) بتحليل العلاقة بين أداء المصارف التجارية والنمو الاقتصادي، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن النظام المالي يعمل على حماية النمو الاقتصادي ويكفل تقدمه وتطوره، فقد أوضحت الدراسة أن الأدوات المالية المثلة بحجم القروض المحلية الممنوحة من قبل المصارف التجارية والسيولة والادخار المحلي والانفتاح التجاري مرتبطة إيجابيا مع الناتج المحلي الإجمالي. وكذلك دراسة (Khan,2001) توصلت إلى وجود علاقة سببية بين المؤسسات المالية والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود نفس العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري. وبالمقابل هناك عدد من الدراسات التي أثبتت وجود علاقة سلبية بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي مثل دراسة (Hassan.et al.2011)، وكذلك دراسة (Levine.1997) حيث أثبتت هذه الدراسات أن التسهيلات الائتمانية تؤثر سلبيا على الادخار والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي.

رابعاً: النموذج القياسي ومتغيرات البحث

لقياس أثرت التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي ، فقد تم اقتراح نموذج قياسي يعتمد على الانحدار المتعدد (Multiple Regression) والذي يشمل متغيراً تابعاً واحداً وعدداً من المتغيرات المستقلة، وفيما يلي وصف لهذا النموذج:

بالاعتماد على الإطار النظري والدراسات السابقة التطبيقية التي تناولت تحليل العلاقة بين التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية والنمو الاقتصادي ، فقد تم تحديد المتغيرات المستقلة

يمكن تبرير استخدام متغيرات النموذج القياسي المقترح بالاعتماد على الدراسات القياسية التطبيقية السابقة التي تناولت تحليل أثر التسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي حيث أجمعت هذه الدراسات على استخدام الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للنمو الاقتصادي، كدراسة (Obamuyi et al. 2011) والتي اعتمدت على دالة كوب- دوغلاس في تحليلها لأثر عناصر الإنتاج على النمو الاقتصادي حيث قامت باستخدام القوى العاملة والاستثمار المحلي والتجارة الخارجية إلى جانب التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة. وكذلك دراسة (Abubakar & Gani, 2013) التي استخدمت نفس المتغيرات التي استخدمتها دراسة (Obamuyi et al. 2011) ولكن أضافت الإنفاق الحكومي كأحد عناصر النمو الاقتصادي. وأما دراسة (Leitao, 2012) فقد تضمنت نفس المتغيرات وأضافت إليها الادخار المحلي، وكذلك دراسة (Murty et al. 2012) فقد حددت عناصر النمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي بعدد القوى العاملة وحجم الاستثمار المحلي والإنفاق الحكومي والتجارة الخارجية والتسهيلات الائتمانية وأضافت إليها معدل التضخم كمتغيرات تفسر التغير في مستوى النمو الاقتصادي. بينما دراسة (Levin et al. 2005) والتي استخدمت نفس النموذج فقد اعتمدت على عدد من المتغيرات مثل حجم القروض المقدمة من قبل المصارف التجارية ودرجة السيولة والادخار المحلي والانفتاح التجاري إلى جانب عناصر الإنتاج الأساسية المتمثلة بحجم الاستثمار والقوى العاملة، وكذلك دراسة كل من (Khan, 2001) و (Hassan et al. 2011) و (Levine, 1997) قامت بتطبيق نفس النموذج. تجدر الإشارة أيضا إلى أن جميع الدراسات

التي تؤثر على المتغير التابع (النمو الاقتصادي)، وعليه فإن النمو الاقتصادي يمكن أن يعرف على أنه دالة في أربع متغيرات أساسية كما هو مبين من المعادلة رقم (1)

$$GDP = F(WL, GCF, BC, GEX) \dots \dots \dots (1)$$

وبتحويل هذه الدالة إلى صيغة خطية فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتسهيلات الائتمانية سوف يتم اختبارها من خلال دالة الانحدار الخطي والتي تأخذ الشكل الآتي:

$$GDP_t = \beta_0 + \beta_1 WL_t + \beta_2 GCF_t + \beta_3 BC_t + \beta_4 GEX_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث:

GDPt: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يعتبر مقياسا للنمو الاقتصادي
 WLt: عدد العاملين في الاقتصاد المحلي
 BCt: حجم التسهيلات الائتمانية وسوف يتم استخدامه متأخرا فترة زمنية واحدة
 GEXt: حجم الإنفاق الحكومي الإجمالي
 ε_t : حد الخطأ

$\beta_0, \beta_4, \beta_3, \beta_2, \beta_1$ معاملات النموذج ومن أجل التوصل إلى نتائج أدق تم الاستعانة بالتحويل اللوغارتمي للبيانات حيث تصبح المعادلة التي سوف يتم اختبارها على النحو الآتي:

$$LNGDP_t = \beta_0 + \beta_1 LNWL_t + \beta_2 LNGCF_t + \beta_3 LNBC_{t-1} + \beta_4 LNGEX_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (3)$$

ويتوقع من هذا النموذج أن تكون العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل وباقي المتغيرات طردية، كما يتوقع أن تكون معاملات النموذج غير مساوية للصفر أي:

$$\beta_4 \neq 0, \beta_3 \neq 0, \beta_2 \neq 0, \beta_1 \neq 0, \beta_0 \neq 0,$$

التطبيقية قامت باستخدام متغير التسهيلات الائتمانية متأخرا فترة زمنية واحدة وذلك لأن أثر التسهيلات قد لا يكون فوريا بسبب طول الفترة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

خامسا: تحليل ومناقشة النتائج

يشمل هذا النموذج على معادلة واحدة تم من خلالها قياس أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى المجتمع الفلسطيني ككل، حيث تم تقدير النموذج المقترح باستخدام برنامج (SPSS) باستخدام الانحدار المتعدد (Multiple Regression) بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، حيث تم إدخال الإنفاق الحكومي إلى المتغيرات المستقلة أولا بسبب أن الإنفاق الحكومي للسلطة الوطنية الفلسطينية يتميز بالارتفاع بسبب المساعدات والمنح الخارجية التي تنفق على مختلف النشاطات الاقتصادية وثانيا هناك عدد من الدراسات السابقة التي استخدمت هذا المتغير خاصة في تلك الدول التي يتميز الإنفاق الحكومي فيها بالارتفاع، وكذلك إبطاء

الدراسة فقد تم تقسيمها إلى أربع فترات الأولى بين الأعوام (1994-2000)، والثانية بين (2001-2005) والثالثة تمتد من عام 2006 إلى عام 2013، والرابعة تمثل فترة الدراسة بالكامل والممتدة بين الأعوام (2013-1994)، هذا مع العلم أنه تم استخدام البيانات الربعية بدلا من البيانات السنوية وذلك لزيادة عدد التكرارات من أجل الوصول إلى نتائج أفضل. وقد تم تكرار تحليل الانحدار ليشمل الفترة على طولها والممتدة من (2013-1994)، كما تم الاستعانة بالتحويل اللوغارتمي للبيانات، وقد كان لهذا التحويل ميزات عدة إذ إن إشارات المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة جاءت موافقة لافتراضات النظرية الاقتصادية وكذلك إشارتها ، وفيما يأتي النتائج الإحصائية لهذا النموذج القياسي:

الجدول رقم (7) النتائج الإحصائية للفترة (-1994 2000)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع

Independent Variables	β	T	Sig	N
LN Constant	1.95	××6.11	0.000	28
LNWL	0.20	××4.14	0.000	28
LNGCF	0.55	××10.77	0.000	28
LNBCt-1	0.10	××3.24	0.004	28
LNGEX	0.24	××4.07	0.000	28
F Statistics = 90.17×× Sig 0.000				
R ² = 0.94 R ² = 0.93 DW = 2.16				

×× دالة إحصائية عند معنوية 5% ، ×× دالة إحصائية عند معنوية 1%

الجدول رقم (8) النتائج الإحصائية للفترة (2001-2005)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع

Independent Variables	β	T	Sig	N
LN Constant	0.055	-0.133	0.896	20
LNWL	0.24	5.6××	0.000	20
LNGCF	0.76	16.13××	0.000	20
LNBCt-1	0.001	0.048	0.963	20
LNGEX	0.283	5.19××	0.000	20
F Statistics = 92.92××		Sig 0.000		
R2 = 0.96		R ² = 0.95	DW = 1.97	

× دالة إحصائية عند معنوية 5% ، ×× دالة إحصائية عند معنوية 1%

الجدول رقم (9) النتائج الإحصائية للفترة (2006-2013)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع

Independent Variables	β	T	Sig	N
LN Constant	4.13	7.8××	0.000	32
LNWL	0.14	1.8	0.082	32
LNGCF	0.24	3.46××	0.002	32
LNBCt-1	0.37	6.11××	0.000	32
LNGEX	0.84	9.06××	0.000	32
F Statistics = 118.09××		Sig 0.000		
R2 = 0.95		R ² = 0.94	DW = 2.15	

× دالة إحصائية عند معنوية 5% ، ×× دالة إحصائية عند معنوية 1%

الجدول رقم (10) النتائج الإحصائية للفترة (1994-2013)، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع

Independent Variables	β	T	Sig	N
LN Constant	1.62	5.06××	0.000	80
LNWL	0.28	5.44××	0.000	80
LNGCF	0.46	8.89××	0.000	80
LNBCt-1	0.05	2.24×	0.028	80
LNGEX	0.19	4.26××	0.000	80
F Statistics = 147.7××		Sig 0.000		
R2 = 0.89		R ² = 0.88	DW = 2.18	

× دالة إحصائية عند معنوية 5% ، ×× دالة إحصائية عند معنوية 1%

الفترة (2013-1994) فقد كانت (0.28). هذه النتائج الإحصائية تؤكد ارتباط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحجم القوى العاملة بالاقتصاد الفلسطيني وتعكس أثر عدد العاملين على تحقيق النمو، أي أن زيادة عدد العاملين بنسبة 1% سوف تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار هذه المعلنات على التوالي. هذه النتيجة تؤكد دور القوى البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي الناتجة التي تم التوصل إليها من قبل دراسات عدة مثل دراسة (Murty et al.2012) و (Obamuyi et al.2011) و (Levin et al.2005) و (Khan.2001)، كما أن هناك دراسات تطبيقية على المستوى الفلسطيني قد توصلت إلى نفس النتيجة وأظهرت قدرة رأس المال البشري على الإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي كدراسة (Abu-Eideh.2014) و (حمدان، 2013) وغيرها. كل هذه النتائج تؤكد ضرورة الاهتمام بتنمية الموارد البشرية والعمل على رفع كفاءة العاملين في القطاعات الإنتاجية المختلفة من خلال تبني برامج تدريبية متطورة وإكساب العاملين مهارات العمل المطلوبة.

3. بلغت معلمة إجمالي التكوين الرأسمالي (GCF) كمحدد للنمو الاقتصادي (0.55) للفترة (1994-2000) و (0.76) للفترة (2001-2006)، و (0.24) للفترة (2006-2013)، وأما فيما يخص الفترة (2013-1994) فقد كانت (0.46). مما يعني أن زيادة هذا المتغير بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0.55% خلال (1994-2000) و 0.76% خلال الفترة (2005-2001) و 0.24% خلال (2013-2006) و 0.46% خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2013. ومن الملاحظ أن التكوين الرأسمالي الإجمالي قد حافظ على دوره في تحقيق النمو الاقتصادي كأحد العناصر الأساسية في هذا المجال. هذا الارتباط القوي بين

تشير النتائج الإحصائية لنموذج القياس المقدر في المعادلة رقم (2) والواردة في الجداول رقم (7.8.9.10) إلى ما يأتي:

1. أثبتت النتائج معنوية المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج عند مستوى معنوية 5%. حيث كانت جميع المعلنات الخاصة بالمتغيرات المستقلة ذات علاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP) خلال الفترات الأربع التي تناولها البحث، مما يؤكد أهمية وفعالية المتغيرات المستخدمة في تحديد مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وكذلك يثبت الأثر الإيجابي للتسهيلات الائتمانية على النمو الاقتصادي. وهذه النتيجة تتوافق مع العديد من الدراسات التطبيقية التي بحثت في مصادر النمو الاقتصادي وعناصره في الأراضي الفلسطينية وغيرها من الدول المجاورة، فهناك دراسة (Abu-Eideh.2014) التي تناولت تحليل عوامل النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية من خلال تطبيق دالة كوب دوغلاس على عدد من عناصر الإنتاج ومنها عدد القوى العاملة في الاقتصاد المحلي وحجم الاستثمار المحلي مقاسا بحجم التكوين الرأسمالي الإجمالي والإنفاق الحكومي وحجم التجارة الخارجية، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين النمو الاقتصادي وهذه العناصر. وكذلك دراسة (حمدان، 2013) ودراسة (AL-Raimony,2011) في الأردن توصلت إلى نفس النتيجة. هذا التوافق مع الدراسات المذكورة يؤكد صحة المتغيرات التفسيرية المستخدمة في هذا النموذج.

2. بلغت معلمة عدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني (WL) كمحدد للنمو الاقتصادي (0.20) للفترة (1994-2000) و (0.24) للفترة 2001-2006، و (0.14) للفترة (2013-2006)، وأما فيما يخص

الائتمانية والنمو الاقتصادي في مختلف البلدان التي تناولتها هذه الدراسات. ومن جهة أخرى فإن نتائج التحليل تشير إلى تعارض مع بعض الدراسات مثل دراسة (Leitao, 2012) و (Hassan et al. 2011) و (Levine, 1997) والتي أثبتت وجود علاقة سلبية بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي وقد يعود هذا التعارض إلى اختلاف البيئة الاقتصادية والمصرفية بين الظروف السائدة في الأراضي الفلسطينية وتلك الخاصة بالمجتمعات التي تناولتها هذه الدراسات. وعلى صعيد الدراسات التي تناولت دور المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي فهناك بعض الدراسات التي أشارت إلى هامشية ومحدودية الدور الذي تلعبه المصارف في النمو الاقتصادي كدراسة (المشهوراي، 2003) ودراسة (عودة، 2006) ودراسة شاهين، 2006) والتي أرجعت السبب إلى ضعف العادات المصرفية وقلة القروض الإنتاجية والى أسباب داخلية تعود إلى المصارف نفسها ويمكن القول بأن مثل هذه الأسباب قد ترجح ضعف الدور الذي تلعبه التسهيلات الائتمانية في تحفيز النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خاصة وأن هذا الدور قد ظهر ضعيفا في بعض الفترات التي تناولتها الدراسة.

5. أما بالنسبة إلى الإنفاق الحكومي والذي تم إدخاله إلى النموذج كمتغير ضابط فقد أشارت معلمات هذا المتغير إلى العلاقة الإيجابية بين النفقات العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية والنتائج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث كانت معلمة متغير الإنفاق الحكومي (GEX) (0.24) للفترة (1994-2000) و (0.28) للفترة (2000-2006) و (0.84) للفترة (2006-2013)، وأما فيما يخص الفترة (1994-2013) فقد كانت (0.19)، هذه النتائج تثبت الدور الفعال الذي تلعبه النفقات الحكومية للسلطة الوطنية

الاستثمار والنمو الاقتصادي الذي أظهرته النتائج يعتبر متوافقا مع النظرية الاقتصادية وكذلك مع الدراسات التطبيقية المختلفة التي استخدمت هذا المتغير في تفسير النمو الاقتصادي كدراسات تم الإشارة إليها. ومن جهة أخرى فإن السياسات الاقتصادية يجب عليها العمل دوما على تحفيز الاستثمار والتكوين الرأسمالي لما له من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية.

4. بلغت معلمة التسهيلات الائتمانية (BC) الممنوحة للمجتمع الفلسطيني من قبل المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية (0.10) للفترة (1994-2000) و (0.001) للفترة (2001-2006) ، و (0.37) للفترة (2006-2013)، وأما فيما يخص الفترة (1994-2013) فقد كانت (0.05)، وهذا يؤكد دور المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي حيث إن زيادة التسهيلات الائتمانية بنسبة 1% أدى إلى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة 0.10% للفترة (1994-2000)، و 0.001% للفترة (2001-2005)، و 0.37% للفترة (2006-2013)، وأخيرا بمعدل 0.05% على طول الفترة (1994-2013). وبالنظر إلى هذه النتائج الإحصائية فإنه من الواضح جداً أن اثر التسهيلات الائتمانية كان متقلبا بين الفترات الثلاث وذلك بسبب تأثر الأنشطة الاقتصادية بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والذي يختلف وفقا للفترات التي تم تحليل البيانات بالنسبة لها، حيث كان أثر التسهيلات الائتمانية الأكبر خلال الفترة (2006-2013) والتي تحمل أكبر أثر للتسهيلات الائتمانية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وبالمقارنة مع الدراسات السابقة فإن هذه النتائج تتفق مع دراسة كل من (Obamuyi et al. 2011) و (Murty et al. 2012) و (Levin et al. 2005) و (Khan. 2001) والتي جميعها أثبتت وجود علاقة إحصائية موجبة بين التسهيلات

لكل من التكوين الرأسمالي (GCF)، والتسهيلات الائتمانية (BC)، وكذلك الإنفاق الحكومي (GEX) حيث سجلت قيمة (T) المحسوبة لهذه المتغيرات ($3.46 \times \times$)، ($6.11 \times \times$)، ($9.06 \times \times$) كما هي مبينة في الجدول رقم (9). وإذا ما أخذنا الفترة ما بين عام 1994 إلى عام 2013 فإن النتائج لا تختلف كثيرا حيث تؤكد وجود دلالة إحصائية عند مستوى 1% للمتغيرات المستقلة جميعها كما هو واضح من قيمة (T) المدرجة في الجدول رقم (10). كل هذه النتائج تؤكد صحة المعلمات التي ثبتت عند مستوى معنوية 1% وكذلك تؤكد صحة فرضية الباحثين على وجود علاقة إحصائية معنوية بين حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP).

7. بالنسبة إلى مستوى الثقة في النموذج القياسي المقدر من خلال المعادلة رقم (2) ككل، فقد أظهر اختبار (F) معنوية عالية عند مستوى 1% حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة ($90.17 \times \times$) خلال الفترة (1994 - 2000) و ($92.9 \times \times$) للفترة (2001 - 2005)، و ($118 \times \times$) للفترة (2006 - 2013)، و ($147.7 \times \times$) للفترة (2013 - 1994) كما هي موضحة في الجداول (7، 8، 9، 10) مما يدل على صحة نتائج النموذج ويعزز الثقة فيها.

8. بالنسبة إلى معامل التحديد (R^2) فقد أظهر قيمة عالية حيث بلغت قيمته (0.94) للفترة (1994 - 2000) و (0.96) للفترة (2001 - 2005)، و (0.95) للفترة (2006 - 2013) و (0.89) للفترة (1994 - 2013) كما تشير النتائج المبينة في الجداول (7، 8، 9، 10) مما يعني أن المتغيرات المستقلة المستخدمة في المعادلة رقم (2) كان لها قدرة عالية على تفسير الأثر على النمو الاقتصادي المتمثل في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP)، وهذا يدل على مدى صحة استخدام المتغيرات المستقلة. هذه النتيجة

ال فلسطينية في زيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي وإحداث النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية. ومن ناحية أخرى فيبدو واضحا من البيانات الإحصائية أن الإنفاق الحكومي كان أثره متصاعدا خلال الفترات الثلاث، كما أنه كان يشكل فقط 0.19% على طول المدة. هذا الأثر الايجابي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي تم رصده أيضا من قبل الكثير من الدراسات التطبيقية كدراسة (حمدان، 2013) ودراسة كل من (Obamuyi et al. 2011) و (Murty et al. 2012) و (Levin et al. 2005) و (Khan, 2001) والتي جميعها استخدمت متغير الإنفاق العام كمفسر للنمو الاقتصادي وتوصلت إلى علاقة ارتباط قوية بين النمو الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي الأمر الذي يتفق مع العديد من الطروحات النظرية التي توفرها النظرية الاقتصادية بشكل عام.

6. أظهر اختبار (T) دلالة إحصائية للفترة (1994 - 2000) عند مستوى معنوية 1% لجميع المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، حيث تشير البيانات المدرجة في الجدول رقم (7) إلى أن قيمة (T) المحسوبة للحد الثابت بلغت ($6.11 \times \times$)، و لعدد العاملين في الاقتصاد الفلسطيني ($4.14 \times \times$) WL، وإجمالي التكوين الرأسمالي (GCF) بلغت قيمة ($10.77 \times \times$)، وللتسهيلات الائتمانية (BC) بلغت ($3.24 \times \times$)، وللإنفاق الحكومي (GEX) كانت ($4.07 \times \times$). أما خلال الفترة (2000 - 2005) فتشير النتائج المبينة في الجدول رقم (8) إلى أن كلا من عدد العاملين (WL) والتكوين الرأسمالي (GCF)، والإنفاق الحكومي (GEX) كان دال إحصائيا عند مستوى معنوية 1% حيث بلغت قيمة (T) لهذه المتغيرات ($5.6 \times \times$)، ($16.13 \times \times$)، ($5.19 \times \times$) على التوالي، وأما خلال الفترة (2006 - 2013) فكانت قيمة (T) دالة إحصائيا عند مستوى معنوية 1%

ولو بمعدلات متدنية. هذه النتائج أيضا تؤكدها بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (المشهوراي، 2003) التي اعتبرت مساهمة المصارف التجارية في تحقيق النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية هامشية، ودراسة (مقداد وحلس، 2005) التي اعتبرت أن المصارف التجارية قد نجحت في جمع الودائع من المجتمع الفلسطيني ولم تنجح في تقديم التسهيلات بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية، وكذلك دراسة (الطنبور، 2011) التي اعتبرت أن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني تقف عائقا أمام توسع المصارف التجارية في منح التسهيلات الائتمانية لتمويل النمو الاقتصادي. كما أن النتائج أظهرت علاقة ارتباط قوية ذات معنوية إحصائية بين النمو الاقتصادي وكل من القوى العاملة، والتكوين الرأسمالي الإجمالي، وكذلك الإنفاق الحكومي خلال جميع الفترات التي تناولتها الدراسة. أما بالنسبة للنموذج المقدر فقد أثبت قدرة تفسيرية عالية حيث تراوح معامل التحديد بين (89% - 69%) مما يؤكد قدرة المتغيرات المستقلة المستخدمة على تفسير التغير في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن النموذج ككل حمل معنوية إحصائية عالية لمختلف الفترات عند مستوى معنوية 1% وذلك بناءً على قيمة إحصائية فيشر (F) المحسوبة مما يثبت ويؤكد قوة وصلاحيته الانحدار المستخدم. وبناءً على هذه النتائج يقترح الباحثان التوصيات الآتية:

1. يجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تقوم بتعزيز سياستها النقدية بشكل يؤدي إلى تنظيم الجهاز المصرفي الفلسطيني لما لذلك من أهمية قد تعود على عمل المصارف التجارية في تجميع المدخرات ومنح التمويل اللازم إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة لما لذلك من أثر إيجابي قد يعود على مسيرة النمو الاقتصادي الفلسطيني.

يؤكدها معامل التحديد المعدل (R^2) والذي كانت قيمه قريبة جداً من معامل التحديد الأساسي (R^2)، الأمر الذي يعني أن معامل التحديد يخلو من المغالاة في تفسير الأثر على المتغير التابع.

9. بينت النتائج الإحصائية أيضا خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي حيث تم استخدام اختبار دوربن - واطسون (DW) لمعرفة فيما إذا كان هناك تحيز في البيانات أم لا، حيث بلغت قيمة هذا المؤشر (2.16) للفترة (1994-2000) و(1.97) للفترة (2001-2005)، و (2.15) للفترة (2006-2013) و (2.18) للفترة (2013-1994)، وهذه القيم جميعها تقع في منطقة القرار الحاسم أو المؤكد لأنها تقع بين الحد الأعلى لمعامل دوربن واطسون ($d_{\text{u}} - 4$) وبالتالي تثبت صحة فرضية العدم بعدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي بالأخطاء مما يعزز الثقة بنتائج النموذج القياسي المقدر.

سادسا: الخلاصة والتوصيات

أظهر التحليل القياسي مدى ارتباط التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. فبحسب النتائج التي تم التوصل إليها كان أثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمجتمع الفلسطيني بأنواعها كافة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسب متفاوتة خلال الفترات الأربع التي تناولتها الدراسة. حيث بلغ الأثر (0.10) للفترة (1994-2000)، و (0.001) للفترة (2001-2005)، و (0.37) للفترة (2006-2013)، و (0.05) للفترة (1994-2013). وعليه تكون فرضية البحث قد ثبتت أي أن هناك علاقة طردية إيجابية بين التسهيلات الائتمانية والنمو الاقتصادي للاقتصاد الفلسطيني

قدرتها على تمويل تلك الاستثمارات الاقتصادية.
10. يجب على سلطة النقد الفلسطينية أن تقوم بتشجيع واستقطاب المصارف المتخصصة القادرة على تقديم تمويل طويل الأجل للقطاعات الاقتصادية الإنتاجية لما لذلك من أهمية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتخفيف حدة البطالة.

2. يجب على السياسة النقدية الفلسطينية ممثلة بسلطة النقد الفلسطينية القيام بتوجيه الائتمان المصرفي إلى القطاعات الإنتاجية والتقليل من التسهيلات الاستهلاكية لأن ذلك يصب في مصلحة الاقتصاد الفلسطيني ككل.

3. يجب على المصارف التجارية أن تتبع استراتيجيات تسويقية وائتمانية من شأنها أن تحفز القطاعات الاقتصادية على طلب التمويل من خلال تقليل أسعار الفائدة وتكاليف خدمة الائتمان.
4. على المصارف التجارية تقليل الإجراءات البيروقراطية الخاصة بمنح التسهيلات الائتمانية إلى القطاعات والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية الواعدة.

5. يجب أن يكون هناك تعاون مشترك بين سلطة النقد الفلسطينية والمصارف التجارية العاملة في الأراضي الفلسطينية والجهات الأخرى ذات الاختصاص لإحداث المزيد من الأثر الإيجابي للمصارف التجارية على النمو الاقتصادي.

6. يجب العمل على زيادة الوعي المصرفي ونشر العادات المصرفية في المجتمع الفلسطيني بشكل عام والتركيز على دور المصارف في تمويل عملية التنمية الاقتصادية بشكل خاص من خلال تحفيز القطاعات الاقتصادية على طلب التمويل من المصارف التجارية خصوصاً وأن هذه المصارف لديها قدرة على تقديم التسهيلات الائتمانية كما تبين من الإحصاءات المتوفرة.

7. يجب العمل على إحداث تشريعات مصرفية تضمن حقوق المتعاملين في الجهاز المصرفي من أجل أن يكون هناك ضمان لاستمرارية دور المصارف في تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتفعيل دور القضاء للحفاظ على حقوق المتعاملين.

8. يجب على المصارف التجارية أن تقوم بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال إظهار

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: مصادر البيانات الإحصائية

1. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية السنوية بالأسعار الثابتة (سنة الأساس 2004)، رام الله، فلسطين.
3. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متغيرات الحسابات القومية الرئيسية للأعوام 1994-2012 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس (2004)، رام الله، فلسطين.
4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للأعوام 1994-2012 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس (2004)، رام الله، فلسطين.
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012) "كتاب فلسطين الإحصائي السنوي"، كانون أول ديسمبر، 2012، رام الله، فلسطين.
6. سلطة النقد الفلسطينية، "التقرير السنوي"، للسنوات (2002 - 2012)، رام الله، فلسطين.
7. سلطة النقد الفلسطينية الميزانية الموحدة للمصارف العاملة في فلسطين
8. سلطة النقد الفلسطينية: توزيع التسهيلات الائتمانية على الأنشطة الاقتصادية
9. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2011، 2012، 2013)، "المراقب الاقتصادي والاجتماعي" العدد 26، 27، 28، تشرين أول، رام الله.

ثانياً: المراجع العربية والأجنبية

1. أبو معمر، فارس (2002)، "دور البنوك في الاستثمار في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية - غزة، المجلد العاشر، العدد الأول.
2. بسيسو، فؤاد حمدي، (2006)، "القطاع المصرفي الفلسطيني بين التنمية النازقة والتنمية الخلاقة - إطار مفاهيمي تطبيقي"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة 13-15 فبراير، 2006.
3. جبر، هشام، (1998)، "دور المؤسسات المالية الإسلامية في التنمية في فلسطين"، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر المصرفي الأول في فلسطين، غزة، مركز رشاد الشوا الثقافي، 3-2 ديسمبر.
4. حمدان، بدر شحادة، (2011)، "تقدير دالة الإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني 1995-2010"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية غزة، المجلد 22 العدد 1، ص 333-357.
5. خلف، عمار حمد، (2008)، "قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق"، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 52/14 ص (179 - 194).
6. البنك الدولي، (2012)، "تقرير التنمية العالمي"، البنك الدولي.
7. الرفيق، محمد يحيى، (2009)، "أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية: دراسة تحليلية قياسية" كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة ذمار، الجمهورية اليمنية.
8. الشافعي، محمد زكي، (1970)، "التنمية الاقتصادية"، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة.

- غير منشورة.
16. المشهراوي، أحمد حسين، (2003)، "تقييم دور المصارف الإسلامية العاملة في التنمية الاقتصادية في فلسطين: دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 إلى عام 2002"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الإسلامية، غزة.
17. مقداد، محمد إبراهيم وحلس، سالم عبد الله، (2005)، "دور البنوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد الثالث عشر - العدد الأول، يناير، ص 239 - 261.
- 18- Abubakar Abdulsalam. Gani. Ibrahim Musa. (2013).: Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Another Look at the Evidence from Nigeria. Journal of Business Management & Social sciences Research (JBM&SSR), Vol. 2, No 4, pp 47-57.
- 19- Abu-Eideh. Omar. Mahmoud. (2014). Factors of Economic Growth in Palestine: An Empirical Analysis During The Period of (1994-2013). International Journal of Business and Economic Development. (IJBED). Vol 2, No 2.
- 20- AL-Raimony, Ahmad Diab, (2011). "The Determinants of Economic Growth in Jordan". bhath Al-Yarmouk. Humanities and Social Sciences Series. Volume 27. Number 3. PP 2297-2305.
- 21- Hassan. M. K. Sanchez B. Yu Sj. (2011). Financial Development and Economic Growth: New Evidence from Panel Data. The Quarterly Review of Economic and Finance.
9. شاهين، علي عبد الله، (2006)، "دور القطاع المصرفي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة 15-13 فبراير، 2006.
10. الطنبور، خالد ناجح حريبي، (2001)، "دور الجهاز المصرفي في فلسطين وأثره في تمويل التنمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.
11. عاشور، يوسف حسين محمود و المشهراوي، أحمد حسين، (2006)، "دور المصارف الإسلامية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني" (دراسة تحليلية مقارنة على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة 1996-2002)، دراسة مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة 15-13 فبراير، 2006.
12. عبد اللطيف، مصيطفي، (2006)، "دور البنوك وفعاليتها في تمويل النشاط الاقتصادي- حالة الجزائر"، مجلة الباحث، عدد 4، ص (8675).
- 13 عجمية، محمد و ناصف، إيمان و نجا، علي، (2006)، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية" الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
14. عودة، سيف الدين يوسف، (2006)، "التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني وفعاليتها في تنمية القطاعات الاقتصادية"، دراسة مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة 15-13 فبراير، 2006.
15. الفرا، محمد خالد على، (1990)، "دور البنوك الإسلامية في التنمية الزراعية"، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان، أم درمان، رسالة ماجستير

51:88-104 .

22- Khan. A. (2001). Financial Development and Economic Growth. Macroeconomics Dynamics. 5:413-433.

23- Leitaο. N.C. (2010).” Financial Development and Economic Growth: A panel data approach. Theoretical and Applied Economics. 17. 5.(511):15-24.

24- Levine. R. (1997). “Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda”. Journal of Economic Literature. 35. 688-726.

25- Levine. R., Loayza N. Beck T. (2005).” Financial Intermediation and Growth: Causality and Causes. Journal of Monetary Economics. 46: 31-77.

26- Murty. K. Sreerama. Sailaja. K. and Demissie. Wondaferahu Mulligatawny.(2012).” The Long-Run Impact of Bank Credit on Economic Growth in Ethiopia: Evidence from the Cointegration Approach”. European Journal of Business and Management. Vol 4. No.14. pp20-33.

27- Obamuyi. T.M . Edun. A.T. Kayode. O.F. (2011). Bank Lending, Economic Growth and Performance of the Manufacturing Sector in Nigeria. European Scientific Journal. Vol 8. No 8,pp 19- 36.

28- Todara. Michael (1997). Economic Development. 6th ed. London: Addison.Wesley Longman Limited.